مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

الجلسة **9702**

الإثنين، 12 آب/أغسطس 2024، الساعة 15/05

نيويورك

الرئيس	السيد كابا	(سيراليون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة غيلموتدينوفا
	إكوادور	السيد إسكوبار أولوري
	الجزائر	السيد كودري
	جمهورية كوريا	السيد هيونوو تشو
	سلوفينيا	السيدة كوشير
	سويسرا	السيدة باومان – بريسولين
	الصين	السيد تشين يونغتشاو
	غيانا	السيدة إدواردز
	فرنسا	السيد فاندريش
	مالطة	السيدة كاسار
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هوليس
	موزامبيق	السيد كومانغا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد باشال
	اليابان	السيد يوشينو

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

التصدي للظلم التاريخي وتعزيز التمثيل الفعال لأفريقيا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

رسالتان متطابقتان مؤرختان 30 تموز/يوليه 2024 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لسيراليون لدى الأمم المتحدة (S/2024/574)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

استُؤنِفت الجلسة الساعة 15/05.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد روميتي (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم.

ويشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، وهي مجموعة أقاليمية تضم الأرجنتين وإسبانيا وباكستان وتركيا وجمهورية كوريا وسان مارينو وكندا وكوستاريكا وكولومبيا ومالطة والمكسيك، وبلدي إيطاليا.

إن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء هي مجموعة مؤيدة للإصلاح مكرسة لتحقيق مجلس أمن أكثر ديمقراطية ومساءلة وتمثيلاً وشفافية وفعالية من خلال إصلاح شامل قائم على تمثيل أفضل وأكثر إنصافاً وفعالية لجميع المناطق. وبالنسبة للمجموعة، فإن معالجة الظلم التاريخي الذي لحق بأفريقيا هو حجر الزاوية في هذا الإطار. في آذار/مارس قدمت المجموعة نموذج إصلاح شامل في إطار المفاوضات الحكومية الدولية. لقد صُمم نموذجنا لإصلاح مجلس الأمن بهدف تحقيق إصلاح قابل للتطبيق والتحقيق على أساس توافق الآراء. وتقترح مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء زيادة عدد المقاعد في المجلس بعد إصلاحه إلى 27 مقعداً كحد أقصى، يكون لأفريقيا منها ستة مقاعد، لتصبح المجموعة الإقليمية التي تضم أكبر عدد من المقاعد المنتخبة. إن سعي أفريقيا للحصول على تمثيل أكبر في المجلس هو سعي مشروع، لأنها تسعى إلى تمثيل قارة بأكملها وليس مجرد إرضاء طموحات دول منفردة. ولهذا السبب تدعم المجموعة بصدق هذا المسعى.

في عام 1945، كانت الأمم المتحدة تتألف من 51 دولة عضواً. أما اليوم فيبلغ عدد أعضائها 193، ما يعني أن التكوين الحالي للمجلس غير متوازن جغرافياً وغير كافٍ عددياً لضمان التمثيل المناسب للواقع الحالي لعضوية الأمم المتحدة.

إن التزام المجموعة بالإصلاح الشامل الحقيقي لمجلس الأمن أقوى من أي وقت مضى. وقد أظهرت المناقشات ذات الصلة خلال الدورة الحالية للمفاوضات الحكومية الدولية تقارباً متزايداً حول عنصر أساسي في مقترح المجموعة الإصلاحي لتوسيع فئة المقاعد غير الدائمة على أساس التوزيع الجغرافي العادل، بهدف تصحيح الاختلالات التاريخية وضمان التمثيل العادل للمجموعات الإقليمية والأقاليمية الممثلة تمثيلاً ناقصاً. وفي الوقت نفسه، تقر مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء بتطلع بعض الدول الأعضاء والمناطق – وتحديدا أفريقيا – لشغل عضوية المجلس لفترات أطول. ولهذا السبب، نقترح استحداث فئة عضوية غير دائمة أطول أجلا وقابلة لإعادة الانتخاب بما يتيح استمرارية العضوية مع الحفاظ على نظام سليم للمساءلة الديمقراطية. وبموجب نموذج التوسيع الذي تقترحه المجموعة ليصبح عدد مقاعد المجلس 27، ستضاعف أفريقيا عدد مقاعدها، مع احتمال وجود ثلاثة أعضاء جدد في فئة العضوية الأطول أمدا، وهو ما يمكن أن ينتج أيضا عن آليات الترشيح الإقليمية. وترى مجموعتنا أن هذه العناصر خطوات أساسية نحو إصلاح يشمل جميع الأعضاء ولا يترك أحدا خلف الركب ويرتكز على الديمقراطية والمساءلة والشفافية دون خلق مراكز متميزة إضافية لا مبرر لها على حساب المجتمع الدولي وعلى حساب المصالح العامة لأعضاء الأمم المتحدة أنفسهم. ولا يجب أن يؤدي الإصلاح الناجح إلى إدامة تركيبة ثبت عدم كفاءتها على مدار ما يقرب من 80 عاما. ووفقا لاقتراحنا، فإن جميع الدول الأعضاء – وليس قلة منهم فحسب – ستحظى بفرصة أكبر للانضمام إلى عضوية مجلس الأمن.

إن صوت أفريقيا ضروري لتشكيل مجلس أمن أكثر شمولا وتمثيلا. ومجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء مقتنعة بأن القارة الأفريقية، وكذلك العديد من المناطق الأخرى، تستحق تمثيلا أوسع وأقوى في مجلس الأمن. ونلتزم بإيجاد حل عملي يراعي تطلعات القارة الأفريقية، وكذلك المناطق الأخرى، من خلال إصلاح فعال لا يستند إلى وعود لم تُجد نفعا في العقود الأخيرة في تصحيح الظلم الواقع على أفريقيا. وتلتزم المجموعة بضمان إدماج وجهات نظر أفريقيا وتطلعاتها في عملية الإصلاح، وهي على استعداد لمواصلة تنقيح اقتراحها استنادا إلى المدخلات الواردة من الدول الأفريقية، بما يتماشى

مع المرونة التي أبدتها مجموعتنا بالفعل. وتعتقد المجموعة أيضا أنه بغض النظر عن التشكيل المستقبلي للمجلس الموسع، ينبغي ألا يتخذ المجلس أي قرار يتعلق بأفريقيا دون المشاركة الكاملة للأعضاء الأفارقة على طاولة المجلس.

ختاماً، أود أنوه بإسهامات أفريقيا الكبيرة في السلام والأمن الدوليين. لقد أظهرت القارة شجاعتها وقيادتها وامتلاكها لزمام الأمور على نحو جدير بالإعجاب في مواجهة التحديات العالمية. ولا تزال مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء ملتزمة بدعم سعي أفريقيا المشروع إلى تمثيل أكبر وستواصل العمل من أجل تحقيق إصلاح شامل وعادل لمجلس الأمن في إطار المحفل المناسب لذلك، ألا وهو، المفاوضات الحكومية الدولية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة سانت فنسنت وجزر غرينادين.

السيدة كينغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أشارك في هذه المناقشة الرفيعة المستوى بالنيابة عن مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69، وهي مجموعة أقاليمية متنوعة مؤيدة للإصلاح مؤلفة من بلدان نامية يوحدها الهدف المشترك المتمثل في الإصلاح الشامل والفعال والتحويلي لمجلس الأمن.

نبدأ بالترحيب بعقد هذه المناقشة الرفيعة المستوى حسنة التوقيت وبمشاركة معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام، وسعادة السيد دينيس فرانسيس، رئيس الجمعية العامة، وكذلك بمشاركة السيدة مبيتي من جامعة بريتوريا في جنوب أفريقيا. ونشكرهم على إسهامات الثاقبة.

في عام 1945، كان تأسيس الأمم المتحدة إيذانا بعهد جديد من الأمل لعالم خرج لتوه من رماد حرب مدمرة. وفي ذلك الوقت، كانت الأمم المتحدة تتألف من 51 دولة عضوا، 11 منها أعضاء في مجلس الأمن. ومع سير عملية إنهاء الاستعمار قدما، ازدادت عضوية الأمم المتحدة بشكل كبير. أما اليوم، فقد تضاعفت العضوية أربع مرات تقريبا حيث ارتفع عدد الدول الأعضاء إلى 193 دولة غير أن توسيع مجلس الأمن لم يواكب نمو عضوية الأمم المتحدة. وقد وُسعت عضوية المجلس نفسه مرة واحدة فقط، في الفئة غير الدائمة وكان ذلك في عام 1965، أي منذ ما يقرب من ستة عقود. وبالتالي، فإن الهيئة المسؤولة أساسا عن صون السلام والأمن الدوليين غير متوازنة وليست على مستوى الغرض المنشود.

ويتمثل تأثير ذلك في أن عملية صنع القرار في المجلس لا تعبر بشكل كاف عن وجهات النظر المتنوعة جغرافيا للمجتمع العالمي، مما يؤدي إلى نتائج تجسد أحيانا المصالح الجيوسياسية الضيقة وتديم عدم المساواة. ولهذا السبب، تدافع مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69 عن الحاجة الملحة إلى تحسين تكوين المجلس ليشمل غير الممثلين ولزيادة عدد المناطق غير الممثلة تمثيلا كافيا، مثل أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا والمحيط الهادئ، في كلتا فئتي عضوية مجلس الأمن. لقد أثبتت العلوم الاجتماعية بوضوح أهمية الإنصاف وشمول الجميع للشرعية المؤسسية. هناك قرابة 8,1 بليون نسمة في العالم حاليا، ولكن 20 في المائة فقط من هؤلاء الـ 8,1 بليون شخص يشغلون حوالي 50 في المائة من مقاعد المجلس الـ 15 ويمتلكون حق النقض فيه بنسبة 80 في المائة. وفي هذا السياق، نؤكد أننا نقف عند مفترق طرق آخر حيث يجب علينا أن نقرر إما أن نُغير اتجاهنا أو نبقى في حالة ركود. واختيار الركود هو خيار خاطئ لأنه يضعنا على السبيل المفضي إلى الضمور وفقدان الشرعية. فالتكوين غير الملائم لمجلس الأمن سبب جذري للانتقادات الموجهة إليه. ولا يمكن الاسترشاد في مسألة إصلاح مجلس الأمن بمجرد سياسات القوة. ويجب أن ندرك أن هذه مسألة ستحدد مصداقية هذه المؤسسة وأهميتها في المستقبل. وعندما يفشل مجلس الأمن، تتخبط الأمم المتحدة.

ولا جدال في أن أفريقيا تعرضت لمظالم تاريخية لا حصر لها، وهذا ما أوضحته السيدة مبيتي بشكل متعمق في وقت سابق اليوم. وأدى عدم وجود تمثيل كاف في مجلس الأمن، بما في ذلك التمثيل الدائم، إلى كبت المصالح ووجهات النظر الأفريقية في عمليات صنع القرار الحاسمة في العديد من المناسبات. ويجب على المجتمع الدولي الاعتراف بذلك ويجب أيضا تصحيحه. ولتحقيق هذه الغاية، تعتقد مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69 أنه يجب إبداء الاحترام لأفريقيا

لإرشادنا إلى كيفية القيام بذلك. وتكرر المجموعة تأييدها الثابت للموقف الأفريقي الموحد، كما هو منصوص عليه في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت، وهو موقف واضح لا لبس فيه بشأن طلب أفريقيا المبرر للتمثيل العادل والمنصف في فئتي الأعضاء الدائمين وغير الدائمين على حد سواء. إن مسألة إشراك أفريقيا في المؤسسات العالمية، ولا سيما مجلس الأمن، هي مسألة تتعلق بالشرعية والمصداقية والفعالية. والشرعية التمثيلية شرط ضروري للأداء المؤسسي الجيد، لا سيما عندما لا يحق للجهات المعنية بقرارات مؤسسة ما المشاركة في عملية صنع القرار ذاتها. ومن ثم، فإن ثمة حاجة ضرورية، وبصراحة عاجلة، لأن ينتقل المجتمع الدولي من مجرد الكلام ليعترف فعليا بالدور الفريد والحاسم الذي يمكن أن تقوم به أفريقيا.

وسيساعد القيام بذلك في تحويل مجلس الأمن إلى مؤسسة تمثل بصورة أوفى مصالح وطموحات وحقائق الواقع المتنوعة لجميع الدول الأعضاء. والاعتراف بضرورة التحسين ليس فشلا ولكنه انتصار. ويضمن الاعتراف بأوجه قصورنا الحالية والسعي بدأب لتصحيحها أن يظل مجلس الأمن قادرا على التكيف وذا أهمية في عالم سريع التغير. وكما قالت ممثلة الولايات المتحدة في وقت سابق، حان الوقت بالفعل للتوقف عن توصيف المشكلة مرارا وتكرارا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيدة كليفورد.

السيدة كليفورد (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وهي: تركيا، ومقدونيا الشمالية، والجبل الأسود، وألبانيا، وجمهورية مولدوفا، والبوسنة والهرسك، وجورجيا، بالإضافة إلى سان مارينو.

أود أن أهنئ سيراليون على رئاستها لمجلس الأمن لشهر آب/أغسطس. يتشرف الاتحاد الأوروبي بدعوته للمشاركة في هذه المناقشة المهمة.

لدى الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي رؤية مشتركة. في قمة الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي في عام 2022، اتفقنا على أن الهدف من الرؤية المشتركة لعام 2030 هو تعزيز شراكة متجددة من أجل التضامن والأمن والسلام والتنمية الاقتصادية المستمرة والمستدامة والازدهار لمواطنينا والأجيال القادمة، بما يجمع بين شعوبنا ومناطقنا ومنظماتنا. وباعتبارهما أقرب الجيران، فإن لأفريقيا وأوروبا مصلحة مشتركة في تعزيز روابطنا وشراكاتنا في جميع المجالات.

ويدعم الاتحاد الأوروبي الإصلاح الشامل لمجلس الأمن من أجل جعله أكثر فعالية وشمولية وشفافية وديمقراطية وخضوعًا للمساءلة، بما يعكس بشكل أفضل حقائق اليوم من خلال تعزيز صوت المناطق الممثلة تمثيلاً ناقصًا، لا سيما – على سبيل المثال لا الحصر – أفريقيا. وينبغي أن يعكس مؤتمر القمة المعني بالمستقبل التقدم المحرز في المفاوضات الحكومية الدولية في الجمعية العامة بشأن إصلاح مجلس الأمن. كما يؤيد الاتحاد الأوروبي المبادرة الفرنسية – المكسيكية بشأن تقييد استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية، وكذلك مدونة قواعد السلوك لمجموعة المساءلة والاتساق والشفافية فيما يتعلق بإجراءات مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وسيتضمن الميثاق من أجل المستقبل المساهمات المقدمة من الرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن.

كما يدعم الاتحاد الأوروبي أيضًا تعزيز الصوت الأفريقي على الصعيد العالمي وتعزيز حضور الاتحاد الأفريقي في المحافل الأخرى المتعددة الأطراف. لقد دعونا إلى منح مقعد للاتحاد الأفريقي في مجموعة العشرين، وهو ما تحقق أخيراً في العام الماضي. وفي الآونة الأخيرة، في المفاوضات الجارية بشأن الميثاق من أجل المستقبل، أيدنا بنشاط إصلاح الهيكل المالي الدولي. نحن نعلم أن تحسين التمثيل الأفريقي وإصلاح الحوكمة يمثل أولوية مهمة لأفريقيا. وهو أولوية بالنسبة لنا أيضاً. وبالإضافة إلى التغييرات في الحصص وصلاحية التصويت، فإننا نؤيد خطوات أخرى لتحسين صوت وتمثيل البلدان النامية، مثل إنشاء مقعد خامس وعشرين لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي. ومن أجل زيادة

شرعية النظام المتعدد الأطراف وفعاليته، يجب أن تؤدي إصلاحات الحوكمة إلى تحسين التمثيل في المؤسسات الرئيسية وخضوعها للمساءلة وفعاليتها.

الاتحاد الأوروبي هو الشريك الأول للاتحاد الأفريقي في قضايا السلام والأمن من حيث الدعم السياسي والمالي والتقني. ومن خلال مرفق السلام الأفريقي، ولاحقاً من خلال مرفق السلام الأوروبي، كنا داعماً قوياً بشكل خاص لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. وعلى سبيل المثال، قدم الاتحاد الأوروبي أكثر من 2,6 بليون يورو لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال منذ نشرهما في عام 2007، مما يجعلنا أكبر مساهم مالي في البعثة. وسنبقى منخرطين في الصومال وسننظر في تقديم الدعم المالي للبعثة الجديدة من خلال أدوات مختلفة، بالتعاون مع جميع الشركاء الأمنيين للصومال وعلى أساس مبدأ تقاسم الأعباء بشكل أكثر إنصافا.

وفي السياق نفسه، أيدنا أيضاً اعتماد القرار 2719 (2023) بشأن تمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. ومن شأن تنفيذه أن يعزز العلاقة بين مجلس الأمن وأفريقيا. وفي الوقت نفسه، فإن التمويل الذي يمكن التنبؤ به والكافي والمستدام سيعود بالنفع على الفعالية التشغيلية ويكمل الاستراتيجيات السياسية لإنهاء النزاعات ودعم السلام والأمن في أفريقيا.

ونؤيد الشراكة الأوثق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ونعول على الحوار الجاري بين المنظمتين لتوفير المزيد من الوضوح بشأن تنفيذها في المستقبل، بما في ذلك التوصل إلى خريطة طريق مشتركة. والاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد للمساهمة في تلك المناقشات.

وندعو جميع الشركاء الدوليين، وكذلك الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية والدول الأعضاء فيها إلى المساهمة بشكل كبير في عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي والتي أذن بها مجلس الأمن. وسيسعى الاتحاد الأوروبي، من جانبه، إلى الاضطلاع بدور استباقي مستمر في تقديم الدعم لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي من خلال جميع الأدوات المتاحة له. هذا هو جوهر الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، حيث أننا نؤمن بقوة بضرورة دعم بعضنا البعض عندما يتعرض أمننا للتهديد، كما نرى اليوم في أفريقيا وأوروبا على حد سواء.

وختاماً، سيواصل الاتحاد الأوروبي دعم ومناصرة صوت أفريقي أقوى في مجلس الأمن وفي المحافل المتعددة الأطراف الأخرى.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد البناي (الكويت) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن امتناني لفخامة السيد جوليوس مادا بيو، رئيس جمهورية سيراليون، على ترؤس هذه الجلسة، ولفخامة السيد مايكل عمران كانو على تنظيم هذه المناقشة الرفيعة المستوى. وتؤكد قيادتهما في تيسير هذه المناقشة التزام سيراليون بتعزيز السلام والأمن الدوليين. كما تعكس جهودهما الجديرة بالثناء لضمان التمثيل العادل داخل مجلس الأمن.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأمين العام، سعادة السيد أنطونيو غوتيريش، ورئيس الجمعية العامة، سعادة السيد دنيس فرانسيس، وممثلة المجتمع المدني، السيدة مبيتي، على إحاطاتهم اليوم. إنه لشرف لي أن أتكلم أمام هذا الجهاز بالنيابة عن الرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن – أنا والسفير ألكسندر مارشيك ممثل النمسا.

إن مناقشة اليوم بالغة الأهمية لأننا نعيش لحظة فارقة من تاريخ الأمم المتحدة. كما أنها لحظة فارقة في الوقت الذي نشهد فيه تصاعد العنف والحروب وانتشار النزاعات والآثار المدمرة لهذه الاضطرابات على حياة الأبرياء. إن هذه الأزمات تختبر نسيج نظامنا العالمي ذاته وتسلط الضوء على الحاجة الملحة إلى مجلس أمن قادر على الاستجابة بسرعة وفعالية. إن الدعوة إلى إصلاح مجلس الأمن ليست مجرد ضرورة إجرائية؛ إنه واجب أخلاقي وخطوة أساسية نحو دعم مبادئ العدالة والسلام والأمن وسيادة القانون التي تجسدها الأمم المتحدة.

إن عالمنا محفوف بالتحديات المعقدة على نحو متزايد – التوترات الجيوسياسية المتزايدة، والأزمات الصحية العالمية غير المسبوقة، وتغير

المناخ، واستمرار عدم المساواة. وتتطلب هذه القضايا مجلس أمن أكثر تمثيلاً وشمولاً وشفافية وكفاءة وفعالية وديمقراطية وخضوعا للمساءلة. إصلاح المجلس ليس خياراً؛ إنه ضرورة ملحة يجب معالجتها الآن.

ومع اقترابنا من مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، تصبح الحاجة الملحة للإصلاح أكثر وضوحًا. إن الهيكل الحالي لمجلس الأمن يعكس الواقع الجيوسياسي لعصر مضى، ومن الضروري أن نكيفه لمواجهة تحديات وديناميات القرن الحادي والعشرين. لقد تغير العالم بشكل كبير منذ إنشاء الأمم المتحدة، ويجب على مؤسساتنا أن تتطور وفقًا لذلك إذا ما أريد لها أن تظل ذات صلة وفعالة.

تستحق أفريقيا تمثيلاً أبرز وأكثر إنصافاً في مجلس الأمن. ودأبت الوفود في مناقشات المفاوضات الحكومية الدولية على الدعوة إلى رفع الظلم التاريخي الواقع على أفريقيا. إن أفريقيا تحتل مكانة مركزية في عمل المجلس حيث تُسهم إسهاماً كبيراً في حفظ السلام وتسوية النزاعات والتنمية العالمية. وينطبق الأمر نفسه على المناطق الممثلة تمثيلاً ناقصاً وغير الممثلة مثل منطقة آسيا والمحيط الهادئ ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. ومن الضروري معالجة هذا التفاوت لصون السلام والأمن الدوليين لأن ذلك يكفل تمثيل أصوات جميع المناطق واهتماماتها والاستماع إليها على نحو كافٍ.

لقد تعالت الأصوات الداعية إلى إصلاح مجلس الأمن وأصبحت أكثر إلحاحاً. ويجب أن نوائم بين جميع العوامل – الإرادة السياسية والجهود الدبلوماسية والتصميم الجماعي للمجتمع الدولي – ليتحول هذا الإصلاح إلى حقيقة. وهو ما يتطلب بذل جهود متضافرة لبناء توافق في الآراء والتغلب على تعقيدات المسألة والالتزام برؤية لمجلس الأمن قائمة على أن يُجسد بحق تنوعَ مجتمعنا العالمي وتعدديته. لقد حان الوقت الآن لتسخير قوّتنا وتصميمنا الجماعي لإحداث هذا التغيير الذي يفضي إلى التحول.

وبصفتنا مشاركين في رئاسة المفاوضات الحكومية الدولية، فإننا مكلفون بحماية العملية الرامية إلى الإصلاح. وتتمثل مهمتنا في تيسير الحوار وبناء التقارب والتغلب على تعقيدات هذه المسألة ليصبح مجلس الأمن أكثر شمولاً وتمثيلاً. وندرك أن طريق الإصلاح محفوف بالتحديات، ولكننا نظل ملتزمين بهذا المسعى مع الاستناد إلى التطلع الجماعي إلى مجتمع دولي أكثر عدلاً وإنصافاً.

وبصفتنا مشاركين في رئاسة المفاوضات الحكومية الدولية، انطلقنا في رحلة إلى سبع عواصم خلال هذه الدورة حيث تواصلنا مع كبار المسؤولين بشأن إصلاح مجلس الأمن. وكان هذا المستوى من المشاركة مشجعاً ودالاً على التزام المجتمع الدولي بالإصلاح. ومع ذلك، لا تزال السياسة عائقاً يحول دون تحقيق المزيد من التقدم نحو إصلاح مجلس الأمن. لقد حان الوقت الآن للعمل معاً وتنحية الخلافات السياسية جانباً من أجل تحقيق هذا الإصلاح الذي طال انتظاره. ويمثل مؤتمر القمة القادم المعني بالمستقبل فرصة فريدة لنحقق تقدماً ملموساً على هذه الجبهة. لقد حان الوقت لكي نؤكد من جديد التزامنا بتعددية الأطراف ونجدد جهودنا لتحقيق إصلاح شامل ونضع الأساس ليجسد مجلس الأمن بحق تنوع مجتمعنا العالمي وتعدديته.

في الختام، أحثّ جميع الدول الأعضاء على تناول هذه المناقشات بروح من التعاون والاحترام المتبادل. فلنغتنم هذه الفرصة لتصحيح المظالم التاريخية وتعزيز فعالية مجلس الأمن وتقوية الأمم المتحدة ككل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد أكرم (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن امتناني لسيراليون على عقد هذه المناقشة الهامة التي جاءت في الوقت المناسب. ونرحب ترحيباً حاراً بفخامة السيد جوليوس مادا بيو، رئيس سيراليون، البلد الذي تربطه بباكستان علاقات أخوية وثيقة. كما أشكر الأمين العام والمتكلمين الآخرين على إحاطاتهم المتبصرة اليوم.

تؤيد باكستان البيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا باسم مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء.

لقد عرضت باكستان في المفاوضات الحكومية الدولية وجهة نظر منظمة التعاون الإسلامي، فأود أن أشارك أعضاء المجلس اليوم

وجهة نظرها تلك وأن أعرب عن آراء باكستان بخصوص إصلاح مجلس الأمن.

يجسد هيكل مجلس الأمن موازين القوى في عام 1945. فقد كانت معظم البلدان الأفريقية والعربية ومعظم البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، على غرار غالبية الأعضاء في الأمم المتحدة، لا تزال حينها خاضعة للحكم الاستعماري. وحصلت باكستان على استقلالها في عام 1947 بممارسة الحق في تقرير المصير وعملنا بجد وإخلاص من أجل تحرير الشعوب الأفريقية من الحكم الاستعماري بناءً على هذا المبدأ الأساسي. ونعترف بالظلم التاريخي الواقع على أفريقيا وما تعرضت له القارة من احتلال واضطهاد واستغلال ونعترف أيضاً بالظلم في هيكل مجلس الأمن والمؤسسات الدولية الأخرى، بما في ذلك المؤسسات المالية. كما عانت من هذا الظلم التاريخي الأقطار العربية والبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي تضم العديد من البلدان الأفريقية أيضاً. وينبغي أن نجد سبلاً لرفع هذا الظلم التاريخي.

كان القرار المتضمَّن في ميثاق الأمم المتحدة بتصنيف خمس دول أعضاء دائمين في مجلس الأمن، بغض النظر عن منطقه ومبرره في ذلك الوقت، جائراً ومناقضاً لمبدأ الميثاق نفسه الخاص بالمساواة في السيادة بين الدول. وكما شهدنا في الشهور الأخيرة، فإن وجود الأعضاء الدائمين الذين يتمتعون بحق النقض هو السبب الرئيسي لعجز المجلس المتكرر عن اتخاذ إجراءات جماعية فعالة لصون السلام والأمن الدوليين. ولا يمكن للمشكلة أن تكون هي الحل. وسيؤدي استخدام حق النقض على نحو متزايد إلى مضاعفة احتمالات الجمود في المجلس. ولهذا السبب، عارضت باكستان إضافة أعضاء دائمين جدد إلى مجلس الأمن. وتهدف مطالبة الدول الأربع بالعضوية الدائمة لنفسها إلى تعزيز مصالحها الوطنية الضيقة. وهو ما سيزيد من الظلم الذي يجسده هيكل مجلس الأمن الحالي غير المتكافئ ويزيد من تراجع مبدأ المساواة في السيادة.

وتتفق باكستان في الوقت نفسه، شأنها شأن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، مع الرأي القائل بأن مطلب أفريقيا، الوارد في توافق آراء إيزولويني والداعي إلى التمثيل العادل لمنطقة أفريقيا، يختلف اختلافاً شديداً عن مطلب الدول الأربع بالعضوية الدائمة نفسها. وتهدف مطالبة أفريقيا بالمقاعد الإقليمية إلى رفع الظلم وليس إلى الزيادة من حدة الظلم. لذلك وافقنا على النظر في مطالب أفريقيا كحالة خاصة. ويجب علينا أن نبحث عن حلول لتلبية المطالب الأفريقية بطرق من شأنها أن تعزز التمثيل العادل والمنصف لأفريقيا ولجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

لقد أُحرز تقدم كبير في عملية المفاوضات الحكومية الدولية، خاصة هذا العام، نحو توسيع مجالات التقارب وتقليل أوجه الاختلاف. ونرى أن هناك اتفاقاً متزايداً على أربع مسائل في عملية المفاوضات الحكومية الدولية.

أولًا، لا بد من زيادة تمثيل البلدان النامية في مجلس الأمن.

ثانيًا، يقبل الجميع زيادة عدد المقاعد غير الدائمة لمدة عامين.

ثالثاً، ينبغي التعامل مع أفريقيا كحالة خاصة.

رابعاً، يجب أن تكون جميع المجموعات الإقليمية والأقاليمية ممثلة تمثيلاً عادلاً لضمان التمثيل الجغرافي العادل. وهذا هو الهدف المشار إليه في عنوان البند المتعلق بإصلاح مجلس الأمن.

وقد تبنت أفريقيا ومجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء ومجموعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والعديد من الدول الأخرى النهج الإقليمي لإصلاح مجلس الأمن. وتعرضت دول أفريقيا والعالم العربي والإسلامي جميعاً، بدرجة أكبر أو أقل، للظلم التاريخي المتمثل في هياكل مجلس الأمن والمنظمات الدولية الأخرى، بما في ذلك المنظمات المالية الدولية، التي تأسست في عام 1945. وأعلنت مجموعة الدول العربية مراراً وتكراراً أن البلدان العربية يجب أن تكون ممثلة تمثيلاً عادلاً في أي فئة من فئات العضوية التي يتم إنشاؤها في إطار إصلاح مجلس الأمن. وأعادت منظمة التعاون الإسلامي التأكيد في الآونة الأخيرة خلال مؤتمر قمة بنجول على قرارها بأن

”العالم الإسلامي لن يقبل بأي اقتراح للإصلاح لا يراعي التمثيل المناسب للأمة الإسلامية في أي فئة من فئات العضوية

في مجلس الأمن الموسع.“ (S/2024/382، المرفق الثالث، الفقرة 98).

وبوسعي أن أقول، وأنا أتكلم باسم باكستان، إنه يمكن اتخاذ قرار، في إطار نهج إقليمي وأقاليمي، بإنشاء مقاعد إقليمية خاصة تشغلها دول تختارها المنطقة وتنتخبها الجمعية العامة. ويمكن للإطار الإقليمي أن يحدد أيضاً الفترة التي يمكن للدول المعينة أن تشغل خلالها تلك المقاعد الخاصة وما إذا كان التمثيل في تلك المقاعد سيكون بالتناوب بين جميع الدول من تلك المنطقة أو بعضها. وعلاوة على ذلك، يمكن النظر في تمثيل المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، في تلك المقاعد الخاصة. ويمكن صياغة هذه التفاصيل والاتفاق عليها من خلال التشاور والتوصل إلى حلول وسط في إطار عملية المفاوضات الحكومية الدولية.

كما ينص الموقف الأفريقي الموحد على ضرورة إلغاء حق النقض للأعضاء الخمسة الدائمين الحاليين أو، إذا لم يكن الأمر كذلك، ينبغي منح الأعضاء الأفارقة الدائمين نفس حق النقض. وهذا موقف مفهوم. والسؤال المطروح هو ما إذا كان الأعضاء الخمسة الدائمون على استعداد للتخلي عن حق النقض الذي يتمتعون به. وإذا لم يكن الأمر كذلك، ما إذا كان يمكن منح حق النقض لشاغلي المقاعد المخصصة للمجموعات الإقليمية، كما تطالب أفريقيا. وقد تسفر المشاورات المتوخاة بين لجنة الاتحاد الأفريقي المكوَّنة من عشرة رؤساء دول وحكومات، والمعنية بإصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والأعضاء الخمسة الدائمين عن بعض الإجابات الواضحة. وأعرب بعض الأعضاء الدائمين اليوم عن دعمهم لأن يكون هناك أعضاء دائمون جدد، ولكن، في مشاوراتنا على الأقل، أعرب بعض هؤلاء الأعضاء الدائمين أنفسهم عن عدم استعدادهم للتخلي عن حق النقض. وعلاوة على ذلك، فإنهم غير مستعدين أيضا للقبول بمنح حق النقض للأعضاء الدائمين الجدد، بما في ذلك أي أعضاء دائمين أفارقة جدد. وللأسف، فإن كل واحد من هؤلاء الأعضاء الدائمين في وضع يسمح له بعرقلة اعتماد أي تعديل للميثاق يهدف إلى سلب حق النقض أو إعطاء هذا الحق للآخرين.

ولهذا السبب، من بين أسباب أخرى، يتعين علينا النظر في مقترحات لسبل بديلة لتحقيق أهداف الإنصاف والتمثيل الجغرافي العادل لصالح أفريقيا والمجموعات الأخرى. ونعتقد أن ذلك أمر ممكن في إطار النهج الإقليمي لإصلاح مجلس الأمن.

اقترحت مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء مفهوم استحداث مقاعد لفترة عضوية أطول ويمكن إعادة انتخاب شاغليها داخل كل منطقة. وإذا ما فكرت أفريقيا، وغيرها من المناطق الإقليمية والأقاليمية الأخرى، في شكل ما من أشكال تناوب التمثيل على المقاعد الخاصة أو الدائمة، فإنه يمكن تحقيق هذا الهدف من خلال مفهوم المقاعد الأطول أمدا و/أو القابلة لإعادة الانتخاب. ويمكن للمنطقة الإقليمية أو المنطقة الأقاليمية نفسها اختيار أو تعيين الدول التي تشغل تلك المقاعد الأطول أمدا أو القابلة لإعادة الانتخاب.

وبطبيعة الحال، إذا لم يكن من الممكن إلغاء حق النقض للأعضاء الدائمين الحاليين، فإن الإنصاف يقتضي تقييده بشدة. وإلى جانب مبادرة ليختنشتاين بشأن حق النقض، التي تؤيدها باكستان، فقد قُدمت مقترحات أخرى مختلفة لتقييد استخدام حق النقض. وهناك دعم كبير للاقتراح القائل بضرورة إقناع الأعضاء الخمسة الدائمين بتقديم التزامات بعدم استخدام حق النقض في حالة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وسيكون هذا الالتزام ضرورياً في ظل الظروف التي نواجهها حاليا في الشرق الأوسط.

وهناك طرق أخرى لتحقيق التوازن بين نفوذ الأعضاء الخمسة الدائمين. والأهم من ذلك، يجب أن نكفل أن يضمن توسيع المجلس تعزيز تمثيل البلدان النامية بشكل كبير، بما يتناسب مع أعدادها في عضوية الأمم المتحدة، وأن تتمتع بالأغلبية في مجلس موسع كما هو الحال في الجمعية العامة. ومن شأن وجود أغلبية في المجلس أن يعزز نفوذ البلدان النامية وأعضاء المجلس المنتخبين. ولذلك، ينبغي أن يكون التوسيع كبيرا بما فيه الكفاية – وقد اقترحت مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء توسيع المجلس ليضم 27 عضوًا لضمان أن يكون للبلدان النامية أغلبية في المجلس. وربما يفرض هدف التمثيل الجغرافي العادل أيضًا تقليصًا مصاحبًا في حجم أي منطقة ممثلة تمثيلاً زائدًا.

إن أفريقيا تدعو إلى إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية. وندعم الدور القيادي للاتحاد الأفريقي في عمليات حفظ السلام الأفريقية، على النحو المنصوص عليه في القرار 2719 (2023). كما يمكن أن ينص إصلاح المجلس على شرط موافقة جميع أو أغلبية الدول في منطقة ما قبل اتخاذ أي قرار يتعلق بتلك المنطقة.

وباكستان على ثقة بأننا قادرون على بلورة نموذج متفق عليه لإصلاح مجلس الأمن واستيعاب أفريقيا كحالة خاصة من خلال اعتماد النهج الإقليمي. وسيتطلب ذلك أن تتحلى جميع الأطراف بروح المرونة والتوافق. ومن شأن اعتماد النص الذي اقترحه الرئيسان المشاركان للمفاوضات الحكومية الدولية لوثيقة "ميثاق من أجل المستقبل" ولمقرر التمديد أن يعزز احتمالات إحراز تقدم نحو نتيجة متفق عليها بشأن إصلاح مجلس الأمن. وستؤدي محاولات طرح هذه المسألة خارج المفاوضات الحكومية الدولية إلى نتائج عكسية. وينبغي اعتماد المقترحات المقدمة من الرئيسين المشاركين دون مزيد من التأخير.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

السيد كيبوينو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يرحب وفد كينيا، من خلالكم سيدي الرئيس، بفخامة السيد جوليوس مادا بيو، رئيس جمهورية سيراليون، ويتقدم إليه بالتهنئة الحارة على توليه رئاسة مجلس الأمن.

نشكره أيضا على عقد هذه المناقشة، التاريخية بالنسبة لمجلس الأمن، ونشيد بقيادته الواقعية بصفته رئيس لجنة العشرة التابعة للاتحاد الأفريقي والمعنية بإصلاح مجلس الأمن. وتؤيد كينيا تماما جهود الرئيس بيو للمضي قدما بخطة الإصلاح لضمان تمثيل أفريقيا تمثيلا عادلا في المجلس. كان البيان الذي أدلى به في وقت سابق من المناقشة مصدر إلهام حقيقي لنا.

لم تعان أي قارة تاريخيا من ظلم بين أكثر من أفريقيا. فالتاريخ مليء بالأحداث المأساوية المرتكبة ضد أفريقيا والمنحدرين من أصل أفريقي طوال قرون، من الرق وتجارة الرقيق إلى الاستعمار والاستعمار الجديد، الذي لا يزال للأسف يميز النظام العالمي الحالي.

كانت أفريقيا ترزح تحت نير الاستعمار عندما جرى التفاوض والاتفاق على ميثاق الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. ولم تكن أفريقيا على طاولة المفاوضات. ومن المؤسف أنها لا تزال تعاني من الاستبعاد من تصميم النظام العالمي المتعدد الأطراف وبنائه. وحصلت معظم البلدان في أفريقيا على استقلالها من الحكم الاستعماري خلال الحرب الباردة. وأصبحت أفريقيا ساحة لتنافس لم تكن لها فيه أي مصلحة فيما بين القوى العظمى. وأصبحت تغييرات نظام الحكم بتحريض من جهات خارجية من خلال العنف المسلح، بما في ذلك الانقلابات العسكرية، أمرا شائعا، مما أدى إلى نشوب حروب أهلية وعدم استقرار لا يزال يعصف بالقارة حتى الآن.

لا تتمتع أفريقيا بمعاملة على قدم المساواة عند أعلى مستويات صنع القرار على الصعيد العالمي. ما فتئ النظام المتعدد الأطراف يميل في غير صالح أفريقيا، ويرجع ذلك جزئيا إلى التوزيع غير المتماثل للقوة السياسية والاقتصادية والعسكرية والمالية. وعلى الرغم من القوة العددية لأفريقيا – حيث يبلغ عدد سكانها 1,3 بليون نسمة – ورغم أنها تشكل ما يقرب من ثلث أعضاء الأمم المتحدة، فلا تزال مصالحها مهمشة في منظومة الأمم المتحدة. ومع استمرار عدم تمثيل أفريقيا وتمثيلها الناقص في آليات الحوكمة العالمية، بما في ذلك مجلس الأمن، يزداد هذا التهميش سوءا حيث تسعى البلدان القوية لتحقيق مصالحها الخاصة.

لا يوجد حل سحري لرفع الظلم التاريخي المستمر الواقع على أفريقيا. لكن في النظام المتعدد الأقطاب الناشئ وفي سياق الانتقال إلى اقتصاد عالمي خالٍ من الانبعاثات، يجب أن تكون أفريقيا شريكا على قدم المساواة على طاولة اتخاذ القرار. أما فيما يتعلق بمجلس الأمن، الذي تشغل أفريقيا نصف جدول أعماله، فإن ما يطالب به في الموقف الأفريقي المشترك من مقعدين دائمين ومقعدين آخرين غير دائمين سيكفل تمثيلا لائقا للقارة في هذه الهيئة.

إن تأييد أعضاء المجلس لهذا الموقف سيكون بمثابة دعم للمبادئ التأسيسية للأمم المتحدة. فذلك، في نهاية المطاف، مطلب مبرر ومتواضع يمكن تحقيقه لإنشاء نظام تمثيلي وديمقراطي وخاضع للمساءلة وفعال لحوكمة الأمن العالمي يستوعب تطلعات جميع الدول.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل فنلندا.

السيدة كالكو (فنلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم بلدان الشمال الأوروبي – آيسلندا والدانمرك والسويد والنرويج وبلدي فنلندا.

نود أن نشكر سيراليون على عقد هذه الجلسة المهمة لمجلس الأمن وعلى إتاحة الفرصة حسنة التوقيت لمناقشة مسألة تمثيل أفريقيا في المجلس. وأود أنا أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطتين هذا الصباح.

اليوم تود بلدان الشمال الأوروبي أن تسلط الضوء على ثلاثة مجالات مهمة.

أولا، إذ أن الحالة الراهنة في العالم تطرح تحديات خطيرة، فلا بد من تعزيز تعددية الأطراف لإيجاد حلول مشتركة. عندما التقى وزراء خارجية بلدان الشمال الأوروبي وأفريقيا في كوبنهاغن في أيار/مايو أكدوا من جديد التزامنا المشترك بالعمل من أجل تحقيق تعددية أطراف أكثر شمولا وفعالية تكون الأمم المتحدة في صميمها.

ثانيا، تؤيد بلدان الشمال الأوروبي توسيع مجلس الأمن بشكل متوازن من حيث المقاعد الدائمة وغير الدائمة لكي يصبح أكثر تمثيلا ولكي يجسد بشكل أفضل الواقع السياسي والاقتصادي العالمي في الوقت الراهن. وينبغي أن نستفيد من فرصة مؤتمر القمة المعني بالمستقبل لتحويل الحوكمة العالمية، ويشمل ذلك أيضا اتخاذ خطوات قدما بشأن إصلاح مجلس الأمن. وهناك اتفاق واسع النطاق على ضرورة زيادة شمول المجلس وكفاءته وشفافيته وخضوعه للمساءلة. ويعني ذلك أيضا تطوير أساليب العمل وضمان توزيع الأدوار والمسؤوليات توزيعا عادلا.

ثالثا، توجد الآن فرصة لتدارك الظلم التاريخي الذي لحق بالقارة الأفريقية. وتقف بلدان الشمال الأوروبي بحزم مع أصدقائها الأفارقة بشأن مسألة هذا الإصلاح، لضمان أن تحتل أفريقيا مكانتها المستحقة في المجلس، من خلال زيادة عدد المقاعد الدائمة وغير الدائمة لصالح أفريقيا. ونظرا لأن مسألة السلام والأمن في أفريقيا لا تزال تستحوذ على جزء كبير من جدول أعمال مجلس الأمن، من الواضح أنه لا بد من زيادة الأصوات الأفريقية، وينبغي أن يكون للدول الأفريقية الأعضاء تأثير أكبر على عمل المجلس.

ونود أن تتاح للأعضاء الأفارقة في المجلس مزيدا من الفرص لتولي مهام الصياغة أو المشاركة فيها. لقد كان اتخاذ القرار التاريخي 2719 (2019) بالإجماع في كانون الأول/ديسمبر، بقيادة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن وبدعم من جميع بلدان الشمال الأوروبي، مثالا ملموسا على أهمية الدول الأفريقية في مواجهة التحديات الملحة للسلام والأمن في القارة الأفريقية وخارجها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل غينيا الاستوائية.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): يشرفني أن أشارك في هذه الجلسة الرفيعة المستوى بالنيابة عن فخامة السيد تيودورو أوبيانغ نغيما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، الذي لم يتمكن، بسبب التزامات سابقة، من السفر إلى نيويورك والمشاركة في هذه الجلسة كما كان يرغب. وسأتلو الآن خطابه:

”أود بداية أن أرحب بأخي فخامة السيد جوليوس مادا بيو، رئيس جمهورية سيراليون، وأن أهنئه على توليه رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس 2024. ونؤكد له أنه يحظى بدعم غينيا الاستوائية الكامل طوال فترة رئاسته وقيادته لهذا الجهاز المعني بصنع القرارات المتعلقة بالسياسات العالمية.

”ونثني على هذه المبادرة المناسبة للدعوة إلى عقد هذه المناقشة المهمة الرفيعة المستوى من أجل التصدي للظلم التاريخي، بهدف زيادة وتعزيز التمثيل الفعال للقارة الأفريقية في مجلس الأمن.

”ونُعرب عن تقديرنا لمعالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام، والسيد دينيس فرانسيس، رئيس الجمعية العامة، على قيادتهما والتزامهما بالبحث عن حلول لمسائل السلام

والأمن العالميين، خاصة بشأن المواضيع التي تهم القارة الأفريقية. أهنئ السيدة سيتيمبيلي مبيتي على إحاطتها الممتازة والمفصلة بشأن التحديات المحتملة ودور مجلس الأمن، ونحيط علما على نحو جيد بما قالته.

”ما فتئنا نناقش الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن منذ عدة عقود الآن، بدون أن نشهد تحقق أي تقدم ملموس، على الرغم من اعتماد قرار الجمعية العامة 60/1، المؤرخ 16 أيلول/سبتمبر 2005، الذي يؤكد من جديد التزام الدول الأعضاء بإجراء إصلاح المجلس في أقرب وقت ممكن. والآن، يزداد هذا الإصلاح أهمية وضرورة أكثر من أي وقت مضى لأن الأزمات والنزاعات الأخيرة المتعددة الأوجه التي أثرت على التعايش السلمي للمجتمع الدولي كشفت وشككت في قدرة المجلس على الوفاء بمسؤوليته الأساسية وهي الحفاظ على السلام والأمن في العالم. لقد اكتشفنا جميعًا هنا عدم جدوى المجلس وعدم فعاليته في ظل احتفاظه بهيكله القديم الذي عفا عليه الزمن المتمثل في الأعضاء الخمسة الدائمين الذين يتمتعون بحق النقض، الذي يجعله أبعد ما يكون عن أداء مهمته ويسمح بانتشار النزاعات المسلحة بين الدول والمناطق، بما في ذلك الوضع الحالي في الشرق الأوسط.

”يعكس هذا الهيكل الذي عفا عليه الزمن، الذي تم إنشاؤه بعد الحرب العالمية الثانية، مشهدًا جغرافيًا سياسيًا تغير منذ ذلك الحين بشكل كبير وأصبح قديمًا. إن عدم تمثيل المناطق الأخرى، ولا سيما القارة الأفريقية، في فئتي الأعضاء الدائمين وغير الدائمين على حد سواء، يظهر مفارقة تاريخية تقوض شرعية المجلس وفعاليته. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأعضاء الدائمين الحاليين جميعهم من نصف الكرة الأرضية الشمالي، أو من دول الشمال، ولا يوجد أعضاء من دول الجنوب خارج آسيا. هذا الخلل يشوه وجهات النظر والأولويات داخل مجلس الأمن، خاصة بعد أن أصبحت أفريقيا، من خلال منظمات مثل الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، لاعباً رئيسياً في الدبلوماسية الدولية وحل النزاعات وحفظ السلام. وعلى الرغم من ذلك، فإن القارة الأفريقية لديها تمثيل محدود في مؤسسات الحوكمة العالمية الرئيسية، وحتى عندما يكون هناك حد أدنى من التمثيل الأفريقي، تستبعد تلك المنظمات من عمليات صنع القرار.

”ومن هنا يأتي إصرارنا ومثابرتنا على إصلاح مجلس الأمن الذي يتم من خلاله دعم الموقف الأفريقي المشترك المستمد من توافق إيزولويني وإعلان سرت، ومنحه أولوية ومعاملة خاصة، أي خمسة مقاعد في فئة الأعضاء غير الدائمين ومقعدين في فئة الأعضاء الدائمين، مع جميع الصلاحيات والامتيازات، بما في ذلك حق النقض. إن غياب القارة الأفريقية من العضوية الدائمة في مجلس الأمن يكرس الظلم التاريخي المتجذر في الإرث الاستعماري والتدخل السياسي والاقتصادي المستمر للقوى الاستعمارية السابقة وغيرها من الجهات الفاعلة العالمية. ويعيق هذا الغياب بشكل كبير قدرة القارة على المساهمة بفعالية في مؤسسات الحوكمة. ولذلك يجب أن يتضمن الإصلاح الشامل لمجلس الأمن تمثيلاً مناسباً للقارة الأفريقية في فئة الأعضاء الدائمين. سيكون ذلك خطوة مهمة نحو تصحيح هذا الظلم التاريخي والاعتراف بمكانة أفريقيا المستحقة في الحوكمة العالمية.

”إننا نرحب بما أعربت عنه الدول الأعضاء من دعم للموقف الأفريقي المشترك في بياناتها خلال دورات الجمعية العامة والمفاوضات الحكومية الدولية، ونحن ممتنون لها بصدق. ومع ذلك، يحدونا أمل كبير في أن يؤتي هذا الدعم ثماره ويترجم إلى إصلاح مجلس الأمن. وينطبق الأمر نفسه على الأعضاء الخمسة الدائمين الذين أعربوا جميعا تقريباً عن دعمهم للموقف الأفريقي المشترك، وندعوهم إلى تحديد هذا الدعم بوضوح والعمل بحزم من أجل إصلاح مجلس الأمن.

”أختتم كلمتي بالتشديد على أن العالم قد تطور بشكل كبير منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في عام 1945 إلى يومنا هذا في عام 2024، وقد مرت عقود عديدة. ولذلك، فإن إعطاء الأولوية للموقف الأفريقي المشترك هو تعزيز لمجلس أمن أكثر ديمقراطية وقادر على الاستجابة بفعالية أكبر وبصورة أكثر ملاءمة للتحديات التي تهدد السلم والأمن الدوليين والحفاظ على شرعيته في نظر المجتمع الدولي“.

كان هذا هو النص الكامل للبيان الذي كان فخامة السيد أوبيانغ نغيما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، يعتزم الإدلاء به خلال هذا الاجتماع الرفيع المستوى لمجلس الأمن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل السنغال.

السيد نيانغ (السنغال) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أنقل أحر تهانئ وتحيات فخامة السيد باسيرو ديوماي دياكار فاي، رئيس السنغال، إلى أخيه وصديقه رئيس سيراليون.

وتؤيد السنغال البيان الذي أدلى به صباح اليوم رئيس جمهورية سيراليون بصفته منسق لجنة رؤساء الدول والحكومات العشرة التابعة للاتحاد الأفريقي والمعنية بإصلاح مجلس الأمن.

في هذه الفترة التي تشهد أزمات حادة، والتي تتسم على وجه الخصوص بعودة التوترات الجيوسياسية وتراجع تعددية الأطراف، أصبح إصلاح مجلس الأمن ضرورياً أكثر من أي وقت مضى. لا داعي للتذكير بأن الإصلاح ضروري في ضوء التغييرات التي تدعو إلى حوكمة عالمية أكثر ديمقراطية وشمولية وتمثيلا – باختصار أكثر عدالة. ومما يدعو للأسف الشديد أن عملية المفاوضات الحكومية الدولية التي تجري منذ 15 عاما لم تؤد حتى الآن إلى نتيجة حاسمة. ومع ذلك، لا يزال هناك أمل في أن هذا الإصلاح ممكنًا إذا ما تحلينا فيه بالإرادة السياسية اللازمة.

لا يمكن أن يكون هناك إصلاح حقيقي لمجلس الأمن بدون تمثيل إقليمي وعدالة جغرافية. وهذا يعني أن توسيع هذا الجهاز، في كلتا الفئتين، لصالح المجموعات الإقليمية الغائبة و/أو الممثلة تمثيلا ناقصا، شرط لا غنى عنه لتحقيق مجلس أكثر ديمقراطية وتوازنا وتوافقا مع مقاصد ومبادئ وروح ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، لا بد من تصحيح الظلم التاريخي الذي لحق بأفريقيا، القارة الغائبة عن فئة الأعضاء الدائمين والممثلة تمثيلاً ناقصاً في فئة الأعضاء غير الدائمين. لذلك أود أن أشكر سيراليون على مبادرة المناقشة اليوم، وهي الأولى من نوعها، والتي تتيح لنا التفكير في سبل ووسائل معالجة هذا الظلم التاريخي.

الإصلاح عاجل، بل وملح. باسم العدالة، يجب تنفيذ ذلك بجعل أفريقيا أولوية وحالة خاصة. يجب تصحيح الظلم، وفقًا للموقف الأفريقي المشترك. وباسم الإنصاف، لا يمكن تحقيق الإصلاح بالحلول الوسط التي من شأنها أن تتدنى بأعضائه الجدد إلى أدوار هجينة، إن لم نقل أعضاء من الدرجة الثانية. فالديمومة ليست مسألة امتياز، بل هي مسألة تمثيلية. وقد آن الأوان اليوم لأن تنعكس الشواغل والآراء الأفريقية في المجلس أيضاً.

ويجب أخذ هذه المطالب الأفريقية المشروعة بعين الاعتبار في الميثاق من أجل المستقبل. ومن ثم فإن مناقشة اليوم تتيح لنا فرصة لنعيد تأكيد التزامنا الكامل بمواصلة الحوار الصريح والمفتوح مع جميع أصحاب المصلحة من أجل تحقيق إصلاح يأخذ بعين الاعتبار شواغل الجميع. وعلاوة على ذلك، سيعقد الاجتماع الرفيع المستوى بهذه الروح بين لجنة الاتحاد الأفريقي المؤلفة من عشرة رؤساء دول وحكومات والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن من أجل التفاوض بشأن إصلاح مجلس الأمن. وستقوم أفريقيا، متحدةً حول موقفها الأفريقي الموحد بشأن إصلاح مجلس الأمن ولجنة العشرة، بمواصلة العمل الدؤوب بشأن إصلاح المجلس لكي تتبوأ فيه المكانة التي تستحقها.

وختاما، فإن رفع الظلم التاريخي عن أفريقيا واجب أخلاقي وسياسي حتى لا نكرس وضعا راهنا جائرا ونتجاهل التطلعات المشروعة لقارة تحتل مكانة بارزة في جدول أعمال المجلس وتمثل 28 في المائة من الدول الأعضاء في منظمتنا. والتاريخ يسير في هذا الاتجاه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين.

السيد الرويعي (البحرين): اسمحوا لي في البداية أن أشكر وفد سيراليون على دعوتنا بصفتنا منسق مجموعة الدول العربية المعنية بإصلاح مجلس الأمن للمشاركة في هذا الاجتماع الهام الرفيع المستوى.

ويشرفني أن أقدم هذا البيان نيابة عن مجموعة الدول العربية.

وأود أن أهنئ وفد سيراليون على توليه رئاسة مجلس الأمن وأتمنى له كل النجاح في توجيه أعمال المجلس خلال هذا الشهر. وأرحب أيضا بفخامة السيد يوليوس مادا بيو، رئيس جمهورية سيراليون، الذي يترأس هذه الجلسة.

وأود أيضا أن أشكر معالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش وسعادة السيد دينيس فرانسيس، رئيس الجمعية العامة، على بيانيهما القيمين، وكذلك السيدة سيتيمبيلي مبيتي، كبيرة المحاضرين في العلوم السياسية بجامعة بريتوريا، على إحاطتها.

في ضوء ما يشهده العالم من نزاعات وانعدام الأمن العالمي وعدم الاستقرار، ولا سيما في بعض المناطق العربية والأفريقية، أصبح من الواضح أن هناك حاجة إلى إصلاح حقيقي وشامل لمجلس الأمن، الجهاز المسؤول عن حفظ السلام والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن نكون أكثر تصميمًا وعزمًا على تكثيف الجهود من أجل تحقيق الإصلاح المنشود.

وخلال المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن التي جرت في الجمعية العامة – وهي المحفل الوحيد المناسب للتوصل إلى اتفاق بشأن توسيع مجلس الأمن وإصلاحه، عملا بمقرر الجمعية العامة 557/62 – سعت مجموعة الدول العربية إلى المشاركة بشكل فعال وبناء خلال المفاوضات، وكانت منفتحة على التشاور مع جميع الدول الأعضاء والمجموعات التفاوضية الأخرى بطريقة شفافة وبناءة.

وتعتقد مجموعة الدول العربية أن الهدف الرئيسي والشامل لعملية الإصلاح هو ضمان أن تكون جميع المجموعات الجغرافية والإقليمية ممثلة بشكل عادل ومناسب في عضوية مجلس الأمن الموسع. ونود أن نؤكد مجددا على أهمية تركيز عملية الإصلاح على رفع الظلم الواقع على الدول النامية، ولا سيما الدول العربية والأفريقية التي ليس لها مقعد دائم في مجلس الأمن. ويتطلب التمثيل العادل أيضاً التمثيل النسبي في فئة المقاعد غير الدائمة في مجلس الأمن الموسع.

فالعديد من الدول العربية هي دول أفريقية، وترتبط شعوب الدول العربية والأفريقية بروابط تاريخية وثقافية وسياسية واجتماعية واقتصادية ودينية ولغوية عريقة. وقد شكّلت تلك الروابط أساس شراكتنا الاستراتيجية التي تسعى إلى الحفاظ على العدالة والسلام والأمن الدوليين.

وانطلاقاً من هذه الروح، أكدت إعلانات وبرامج عمل القمم العربية الأفريقية على التزامنا القوي بالإصلاح الشامل لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، بغية تجسيد الواقع العالمي الراهن، وجعل هذه المنظومة أكثر تمثيلاً وتوازناً إقليمياً وديمقراطيةً وفعاليةً، فضلاً عن تنسيق مواقفنا في هذا الصدد، مع إيلاء الاعتبار الواجب لتوافق آراء إيزولويني وإعلان سرت الصادر عن الاتحاد الأفريقي وقرارات جامعة الدول العربية ذات الصلة، من أجل تحقيق مصالحنا المشتركة.

وفي هذا السياق، نُكرِّر الإعراب عن تقديرنا لدور لجنة الاتحاد الأفريقي المؤلفة من عشرة رؤساء دول وحكومات في دعم وتعزيز الموقف الأفريقي بشأن إصلاح الأمم المتحدة في إطار توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت. وفيما يتعلق بعمل مجلس الأمن، نعتقد أنه من المهم تعزيز مشاركة البلدان العربية والأفريقية المساهمة بقوات في صياغة قرارات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وسنستمر أيضا في تنسيق الجهود العربية والأفريقية على كافة المستويات، ولا سيما بين الأعضاء غير الدائمين الذين تتداخل عضويتهم في المجلس، بغية تعزيز مصداقية مجلس الأمن وضمان تناول المجلس لكافة القضايا المدرجة على جدول أعماله بشكل متوازن، ولا سيما تلك المتعلقة بأفريقيا والشرق الأوسط، وعلى وجه الخصوص قضية فلسطين.

وفي هذا الصدد، دعت القمة العربية الثالثة والثلاثين التي عقدت في أيار/مايو في مملكة البحرين مجلس الأمن إلى تحمل مسؤوليته في

الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، والمضي قدماً في تنفيذ قراراته بشأن وقف دائم لإطلاق النار في غزة، ومنع تصعيد الأزمة وتوسع نطاق الحرب في الشرق الأوسط.

ويمثل مؤتمر القمة القادم المعني بالمستقبل فرصة مواتية لتنشيط تعددية الأطراف. وترحب مجموعة الدول العربية بالإشارة إلى التصدي للمظالم التاريخية التي تعرضت لها أفريقيا، باعتبارها مسألة ذات أولوية، والتعامل مع أفريقيا كحالة خاصة من حيث المساهمة في المفاوضات الحكومية الدولية في ميثاق المستقبل، الذي نأمل أن يُعتمد خلال القمة.

وختاما، تؤكد مجموعة الدول العربية من جديد التزامها بتعزيز التعاون مع أفريقيا وعزمها على العمل الجماعي لتحقيق إصلاح حقيقي وشامل لمجلس الأمن لجعله أكثر قدرة وفعالية على مواجهة التحديات والتهديدات الحالية والناشئة وضمان منع نشوب النزاعات في إطار أكثر تمثيلا وشفافية وحيادية ومصداقية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل لكسمبرغ.

السيد مايس (لكسمبرغ) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم البلدان الأعضاء في اتحاد بنلوكس: بلجيكا ومملكة هولندا وبلدي لكسمبرغ.

ونشكر رئاسة سيراليون على عقد هذه المناقشة وعلى دعوتنا للمشاركة فيها.

وتفخر بلدان اتحاد بنلوكس بشراكتها الوثيقة مع الدول الأفريقية وتدعم بقوة قيادة أفريقيا في مجالات تعزيز السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة. كما نشيد بالدور المحوري الذي تؤديه عمليات دعم السلام بقيادة الاتحاد الأفريقي، ونشيد بالقوات الأفريقية في عمليات السلام، سواء في القارة الأفريقية أو في جميع أنحاء العالم.

ونعترف بالتطلعات المشروعة للبلدان الأفريقية إلى الاضطلاع بدورها المستحق على المسرح العالمي، بما في ذلك من خلال زيادة وجودها في مجلس الأمن. والخطوة الرئيسية لتحقيق هذا الهدف هي ضمان الإصلاح الشامل لمجلس الأمن، وهو أمر ضروري لجعل المجلس أكثر تمثيلاً وديمقراطية وشفافية وفعالية وخضوعا للمساءلة.

وأود أن أسلط الضوء على أربعة عناصر أساسية في موقف بلدان بنلوكس بشأن إصلاح مجلس الأمن

أولاً، ينبغي أن يكون أي مجلس موسع أكثر تمثيلاً لعالم اليوم، وينبغي على وجه الخصوص أن يجسد التطلعات المشروعة للبلدان الأفريقية. وبالإضافة إلى ذلك، فنحن نؤيد زيادة تمثيل البلدان النامية والدول الأعضاء الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ثانياً، تؤيد بلدان اتحاد بنلوكس توسيع فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة على السواء. ونؤيد التمثيل الدائم لأفريقيا. وينبغي أن ينبثق الحجم الدقيق للمجلس الموسع عن المناقشات بين الدول الأعضاء بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بفئات العضوية والتمثيل الإقليمي.

ثالثاً، تمثل مسألة حق النقض إحدى المسائل الرئيسية في عملية إصلاح مجلس الأمن. إن استخدام حق النقض قد منع المجلس في كثير من الأحيان من الوفاء بفعالية بمسؤوليته الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين. وينبغي إيلاء اعتبار خاص لمعالجة سبل الحد من استخدام حق النقض. ويجب على جميع أعضاء مجلس الأمن أن يلتزموا بالفقرة 3 من المادة 27 من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على أن يمتنع من كان طرفاً في النزاع عن التصويت. ويجب أن ندرس ونناقش بدقة الأثر السلبي المحتمل لزيادة صلاحيات حق النقض على عمل مجلس الأمن الموسع في المستقبل وعلى فعالية المجلس بشكل عام.

رابعاً، يجب تحسين أساليب عمل المجلس لضمان قدر أكبر من المساءلة والشفافية. ولا بد من زيادة تعزيز علاقة المجلس بالجمعية العامة. ويجب أن يؤدي الأعضاء المنتخبون دوراً أكبر، بما في ذلك دور واضعي المسودة الأولى. ويمكن لزيادة تواتر الزيارات الميدانية لمجلس الأمن ولجان الجزاءات أن تعزز التفاهم والتعاون بشكل أفضل. ونرحب أيضاً بتعزيز المشاورات بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة

بقوات وأفراد شرطة وتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

ويمثل مؤتمر القمة القادم المعني بالمستقبل فرصة لترجمة التطلعات إلى إجراءات ملموسة. ونحن بحاجة إلى أن تكون مساهمة عملية المفاوضات الحكومية الدولية طموحة وعملية المنحى في الميثاق من أجل المستقبل. وهناك تقارب كبير للغاية بشأن مبادئ الإصلاح. ومن أجل إحراز تقدم ملموس نحو إصلاح شامل للمجلس، نحتاج إلى البدء في مفاوضات تستند إلى النصوص ضمن إطار زمني محدد. ونتطلع إلى عرض نموذج الإصلاح الخاص بأفريقيا في المفاوضات الحكومية الدولية، ونحن على استعداد للعمل من أجل التوصل إلى نموذج إصلاح موحد يلبي توقعات الدول الأفريقية وعموم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ويمكن للمجلس أن يعول على دعم بلدان اتحاد بنلوكس لتصحيح الخلل في مجلس الأمن وضمان التمثيل العادل لأفريقيا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الكونغو.

السيد ماكيات – سافويسه (الكونغو) (*تكلم بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، أود أن أنقل إليكم اعتذار رئيس جمهورية الكونغو، السيد دينيس ساسو نغيسو، الذي طلب مني أن أحيي التزامكم الشخصي، سيدي الرئيس، وبالتالي التزام بلدكم، بالدفاع الدؤوب عن مصالح قارتنا من أجل تمكينها من إسماع صوتها بشأن التحديات الكبرى التي نواجهها، ولا سيما موضوع السلام والأمن الدوليين، وهو ما نجتمع من أجله اليوم.

في الوقت الذي تعمل فيه أفريقيا على مواجهة تحدٍ آخر، وهو تحدي الحوكمة العالمية، من أجل الاضطلاع بدورها المستحق في المجتمع الدولي، فإن هذه المناقشة التي تعقد تحت رئاستكم، سيدي الرئيس، تكتسب أهمية خاصة برأينا، بالنظر إلى التحديات التي تفرضها البيئة الدولية.

وقد أدت الحقائق الجيوسياسية المتغيرة في الوقت الراهن وقضايا الحوكمة العالمية الناشئة إلى مفاقمة الدعوات لإصلاح مجلس الأمن بشكل متزايد. فكما شهدنا في الآونة الأخيرة، واجه المجلس صعوبات واضحة في التعامل مع القضايا الهامة المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين بطريقة مجدية ومنصفة ومتوازنة. لذلك، فإن السؤال الذي نطرحه منطقياً على أنفسنا هو ما إذا كانت زيادة التمثيل الإقليمي ستؤدي إلى زيادة الكفاءة في الاضطلاع بمهام المجلس. وبعبارة أخرى، فإننا على اقتناع بأن التوسع الكبير الذي يأخذ في الاعتبار وزن أفريقيا ودورها كما سمعنا هذا الصباح في الإحاطة الممتازة التي قدمتها السيدة سيتيمبيلي مبيتي هو وحده القادر على زيادة الشرعية الدولية للمجلس وتمثيله، وبالتالي جعله أكثر فعالية.

تعبّر المقترحات المقدمة خلال المفاوضات الحكومية الدولية عن مواقف بعيدة كل البعد عن الشواغل الأفريقية، في الوقت الذي يتفق فيه الجميع على أن أفريقيا عانت ظلماً تاريخياً.

غير أنه في مواجهة هذا الوضع، وبالنظر إلى أن الأعضاء الخمسة الدائمين يدركون أن هناك نقصاً في التمثيل الأفريقي، يبدو لنا أن هناك فرصة حقيقية لإحراز تقدم ملموس فيما يتعلق بالإصلاح. ولدينا آمال كبيرة إذ نتطلع إلى الاجتماع المقبل بين لجنة العشرة التابعة للاتحاد الأفريقي والأعضاء الخمسة الدائمين، الذي سيعقد خلال الشهر المقبل.

وبمناسبة هذه المناقشة، فإننا نجدد الدعوة إلى اتباع نهج يؤكد على أن أفريقيا تمثل حالة تاريخية خاصة تتطلب معاملة خاصة. وكل ما يتبقى الآن هو استخلاص جميع الاستنتاجات الضرورية من أجل استعادة ثقة قارتنا في نظام يتسم بشكل متزايد بالإقصاء. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، يبدو لنا أن أحد السبل المعقولة التي نوصي في أن يأخذها المجلس بعين الاعتبار، والتي يمليها الحرص على العدالة والإنصاف، تتمثل في المراعاة الكاملة للموقف الأفريقي الموحد، على النحو الذي اعتمده القادة الأفريقيون في إيزولويني.

وفي الختام، فإننا نتفق جميعاً على أن الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن لم تكن قط أكبر مما هي عليه الآن. وقد سعت أفريقيا دوماً في هذه المناقشة إلى مواصلة الحوار مع المجموعات الإقليمية

الأخرى. وتشهد المناقشة التي جرت اليوم، تحت رئاستكم، سيدي الرئيس، على ذلك ببلاغة. ويأتي ذلك في أعقاب المباحثات السابقة التي بادرت بها أفريقيا مع الأعضاء الخمسة الدائمين.

وبناء على ذلك، يجدد بلدي، جمهورية الكونغو، التزامه بالتغيير الحقيقي الذي يمكّن تعددية الأطراف من الاستجابة للتحديات الأكثر إلحاحاً التي تستدعي مشاركة الجميع، وخاصة أفريقيا التي تشكل أوضاعها، كما رأينا وكما أظهرت المناقشة منذ صباح اليوم، الجزء الأكبر من جدول أعمال المجلس.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد راغوتاهالي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذه الملاحظات بشأن موضوع بالغ الأهمية بالنيابة عن مجموعة الأربعة، وهي ألمانيا والبرازيل واليابان وبلدي الهند.

لقد أظهرت الأحداث الجيوسياسية العالمية الأخيرة بوضوح أن مجلس الأمن غير قادر على الاضطلاع بمسؤوليته الأساسية المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين عندما يكون العالم في أمس الحاجة إليه. وقد حلت منذ فترة طويلة الحقائق الجيوسياسية الحالية محل حقائق عام 1945، عندما تأسس المجلس، حيث أصبحت الحاجة إلى التغيير محسوسة على نطاق واسع. وبالنسبة لمجموعة الأربعة، يظل عدم تمثيل أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والتمثيل الناقص لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في الفئة الدائمة العضوية من الأسباب الرئيسية لضعف أداء هذه المؤسسة الحاسمة الأهمية. وعلى هذا النحو، فنحن على اقتناع بأن التمثيل الأفريقي في كلتا الفئتين الدائمة وغير الدائمة سيكون جزءاً لا غنى عنه من إصلاح مجلس الأمن لكي يصبح المجلس أكثر تمثيلاً وفعالية. ونحن، بصفتنا مجموعة الأربعة، نواصل دعمنا الكامل لتلك المطالب والتطلعات المشروعة لشعوب أفريقيا. وترتكز علاقة مجموعة الأربعة مع أفريقيا على الثقة والاحترام المتبادل، وتركز على ضمان أن تجد أفريقيا مكانها الصحيح في عصر جديد من تعددية الأطراف المصلحة.

وفي الواقع، إن عنوان المناقشة نفسه دعوة واضحة للتمثيل. فالتمثيل في الهيئات الرئيسية المتعددة الأطراف لا يزال غير متحقق بالنسبة لأفريقيا والعديد من المناطق الأخرى في العالم، ويجب علينا تصحيح ذلك الظلم التاريخي على وجه السرعة. وذلك لا ينطبق من وجهة نظر تاريخية فحسب، بل كذلك من منظور الأجيال القادمة. فأفريقيا هي القارة ذات التركيبة السكانية الأكثر شبابًا، قارة ذات موارد طبيعية هائلة وقدرات متزايدة وأسواق متنامية، والأهم من ذلك كله، طموحات متزايدة. كما إنه من غير المعقول ألا يكون لأفريقيا، التي تستأثر بأكثر من 70 في المائة من بنود جدول أعمال مجلس الأمن قيد المناقشة، صوت دائم على طاولة مجلس الأمن.

وقد قطعت مجموعة الأربعة شوطاً كبيراً في تصحيح المظالم التاريخية التي لحقت بأفريقيا. فمراعاةً لواقع اليوم، اقترح نموذج مجموعة الأربعة لإصلاح مجلس الأمن بوضوح زيادة عضوية مجلس الأمن من ال 15 عضواً حالياً إلى 25 أو 26 عضواً، بإضافة ستة أعضاء دائمين وأربعة أو خمسة أعضاء غير دائمين. ومن بين الأعضاء الدائمين الستة الجدد، يُقترح أن يكون اثنان من كل من الدول الأفريقية ودول آسيا والمحيط الهادئ، وواحد من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وواحد من دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

وفيما يتعلق بالحقوق والامتيازات المرتبطة بالعضوية الدائمة مثل حق النقض، فإننا نؤيد أيضا الموقف الأفريقي المشترك المتمثل في أنه ينبغي أن يكون متاحا لجميع الأعضاء الدائمين، الجدد والقدامى على حد سواء، طالما أنه موجود.

وتعتقد مجموعة الأربعة اعتقادا راسخا – ونعتقد أننا نتشارك في هذا مع المجموعة الأفريقية والمجموعات الأخرى – أن أي إصلاح للمجلس لا يعالج نقص التمثيل، لا سيما في الفئة الدائمة، لن يؤدي إلا إلى تفاقم الاختلالات الحالية في تكوين المجلس ويجعله غير مجهز لمواجهة التحديات الدولية الراهنة. وقد أبدت هيئات أحدث، مثل مجموعة العشرين في مؤتمر قمة نيودلهي الذي عقد في أيلول/سبتمبر من العام الماضي عندما ضُمَّ الاتحاد الأفريقي كعضو كامل العضوية، استعداداً أكبر لاستيعاب الاحتياجات والتطلعات المشروعة للشعوب الأفريقية.

وأود أن أقول بعض النقاط بصفتي الوطنية. إذ تطرح المذكرة المفاهيمية (انظر S/2024/574) أسئلة بشأن الخطوة التالية، فإننا نرى الضرورات التالية.

أولاً، يجب إضافة إشارات إلى الموقف الأفريقي المشترك وإلى دعم الأغلبية للتوسع في الفئة الدائمة في الميثاق من أجل المستقبل، على النحو الذي يليق بتأييد قادتنا.

ثانيًا، يجب التعجيل بالمفاوضات القائمة على النص في المفاوضات الحكومية الدولية. فالتوافق هو أحد مخرجات المفاوضات. وفي ذلك الصدد، يمكن أن تكون الذكرى السنوية الثمانين لإنشاء الأمم المتحدة معلما بارزا مناسبا. ومن المهم ألا نستمر في تأخير الإصلاحات، في انتظار ظهور توافق في الآراء، حيث لا يمكن التوصل إلى توافق في الآراء إلا من خلال المفاوضات القائمة على النص. أما السيناريو الآخر فهو سيناريو الوضع الراهن، حيث الإصلاحات والتمثيل بعيدة المنال. ولا ينبغي أن يكون هذا سبيلنا.

ثالثًا، يجب علينا أن ندفع باتجاه إصلاحات تستجيب لصوت الشباب والأجيال القادمة، بما في ذلك من أفريقيا، حيث تزداد المطالبة بتصحيح المظالم التاريخية أكثر من أي وقت مضى. وإلا فإننا ببساطة نخاطر بإرسال المجلس إلى طريق النسيان وعدم الأهمية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة زامبيا.

السيدة داكا (زامبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أبدأ مداخلتي باسم جمهورية زامبيا بشكر الرئيس على تنظيم هذه المناقشة الرفيعة المستوى بشأن موضوع "التصدي للظلم التاريخي وتعزيز التمثيل الفعال لأفريقيا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة"، في إطار بند جدول الأعمال "صون السلم والأمن الدوليين". وهذا حدث تاريخي، إذ أنه يسلط الضوء على تطلعات أفريقيا في أن تكون ممثلة في مجلس الأمن.

ولا يمكن المبالغة في التأكيد على ضرورة إصلاح مجلس الأمن لجعله أفضل تجهيزا وتعزيزا لقدرته على الاضطلاع بمسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين في مواجهة الحقائق الجيوسياسية الحالية.

فيجب أن تعامل أفريقيا كحالة خاصة وأولوية خلال عملية الإصلاح كمسألة عدالة للقارة. وقد كسب الموقف الأفريقي المشترك تأييدا واسعا من أعضاء الأمم المتحدة، وحان الوقت الآن للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لحشد دعمهم للموقف الأفريقي المشترك.

إن وجود مجلس أمن أكثر تمثيلاً وأكثر كفاءة أمر جيد ولكنه ليس كافياً طالما أن هذه الهيئة ليست في الوقت نفسه أكثر شفافية وأكثر كفاءة وأكثر شرعية وأكثر قدرة على تنفيذ قراراتها. إن وجود الدول الأفريقية وغيرها من الدول الصغيرة في الفئة الدائمة سيضيف منظوراً حيوياً يمكن أن يضيف كذلك إلى قدرات المجلس.

وقد آن الأوان لأن يكون مجلس الأمن تمثيلياً وديمقراطياً وخاضعاً للمساءلة أمام جميع الدول الأعضاء، بغض النظر عن مركزها. وذلك أمر ضروري لنزاهته كراع للسلام الدولي. وبالنظر إلى أن أفريقيا تشكل ثاني أكبر كتلة في عضوية الأمم المتحدة، فإن اقتراح إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يستجيب لنداء أفريقيا كما هو منصوص عليه في توافق آراء إيزولويني.

وفيما يتعلق بمسألة حق النقض، تود زامبيا أن تعيد تأكيد تأييدها للمقاعد الدائمة لأفريقيا مع كل الصلاحيات، لأن إنشاء فئة دائمة أخرى في مجلس الأمن، بدون صلاحيات حق النقض، سيكون امتدادا للظلم الذي تتعرض له أفريقيا منذ سنوات.

رُفعت الجلسة الساعة 16/35.